واخراجه بخلاف المنقطع لانه قليل محتاج الى شهوله ولانه ماتى بغير لفظ الاستثناء لكن
فلما كان الواقع كذلك صار سبق المتصل الى الذهن عند الاطلاق فصار ظاهرا وان
لم يلزم مجازية المنقطع فلم يحمل الاستثناء في هذه الآية من المتصل كما هو الظاهر ام منع
منه مانع فيحمل على المنقطع كما فعله الكشاف واقتفى ان الرفع على اللغة التميمية مع ايجاب
على الشاذة قلت اما على ما حققناه في صفاته تعالى فيحمل على الاستثناء المتصل
لانه اطلق في مثل قوله تعالى الا متم من في السماء ملئ نظروني الان ياتيهم الله في ظلل من الغمام
وحالا محصى كثيرا وسنه والاصل في الاطلاق الحقيقة ولم يعهد المانع الا ترى ان معنى
كون الجسم في الخبر اى الفراغ المتوهم ان له به احتفاظ ما يليق به دلت امثلة مثل من
ان يكون مكثر محصورا من الفراغ المتعلق بحالك بنيانا ويكون ذكر الاختصاص للعرض
ايضا تجاه الجسم والا منع العرض مثله عن الكون بحيث فالقدر المشترك بين الاثنين
هو الاختصاص والشغل وعدمه غير مشترك لانه عائد الى خصوصية الاوات في انفسها
فلا مانع من اختصاص الباري تعالى اختصاصا يليق به ولا يلزم عليه ما لزم في الجسم
والعرض لان اللازم فيها لم يكن من الاختصاص انما نشا عن حقيقة ذاتيهما
وحقيقة ذات الله عز وجل معلومة لنا فكيف نعرف لوازمها فلما جاز الاطلاق حملناه على
ظاهره لعدم المانع والاوجه للقطع سعي الظاهر ولكن بعينه كما هو وملقى ما اعطى
بالقبول وهذا من لا فحشا في الصفات وعدم السفر فيها كما هو مقرر في محله والله
ولا فرق بين الذات والصفات وقد ذكر التفتازاني ذكر السيد المغني الصفاتي
من زيد رحمي رحمه الله عليه وهو قول جميع السلف قبل ظهور المتكلمين والمحققين
لنا من الاختصاص ما تفرق حالتا الوجود والعدم لاجله وظاهر كلام المتكلمين هو
ذكر لكنا تاولناه لهم اذا اردوا في الاختصاص الذي عقلوه بالنسبة الى الجسم والعرض
اعني مع ضم عوارضها الى القدر المشترك ونحن معهم في ذكره ومنع عقليته اختصاصه
تعالى كذا له وسائر صفاته قوله تعالى من حالها لحسنة فله خير منها اى مقدار

خيرا منها اذ لا مقدار بين حسن الطاعة والثواب او حاصل منها لان لا اله الا الله في
نفسها خير من سبع الكنة واجرها رباعية لله اجر في اية اخرى عشر امثالها والاسكران
الجزاء اسما ريا ستحق العبد عليها من الاجر بحسب الحكمة والذي يعطي الرب سبحانه وله
الحمد والشكر خير من ذكر الذي استحق بحكمته والمضاعفة على ذكر العدد من تلك
الكثيرة وكلام الكشاف يحمل ما ذكرناه على وجوه الثلثة والاعدل الاصفاوي بعضها
عن عبارة الكشاف اسا الاعصر وهو قوله اذ ست لا الشرط بالخبر فاطلاق الكبير
على عباده الله هو الحسنة وقد ادعى سعيه الكشاف الاكبار وكانه لعدم رعاية سبقه
كما يراعاه الحاكي حسن الماخذ من كتب من سبقهم والله الموفق سورة القصص قوله تعالى تلو
عليك من نبا موسى وفرعون اى اتلو التقا وغيره ان مفعول تلو محذوف اي شيا من نباء
موسى وفي الكشاف ان مفعوله من نبا موسى اي بعض نبا موسى وقد جعل فاعلا
في قوله تعالى ولقد جاءكم رسل من نبا الرسلين فارجع انباءهم وقصصهم وقد علمت
ان الفاعل والمفعول لا يكون كلهما الا اسما فقد جعل من اسما وهو مرجوع على
قولهم انها بعيضية اى لبعض بعض والبصريون لا يجعلون حرفا مكانا تصرف بل يجعلون
ما وقع من ذلك على تضمن الفعل العامل فيه معنى فعل يتعدى بالحرف الذي جيء به والرضي
محافظ على هذه القاعدة فكيف جوز وضع الحرف موضع الاسم واذا يصير اسما
وليس بحرف وكذا اختاره ارضيه بان يجعل الادنى بدل الاخرة على انه الاصلي الاصل
من بعيضية في اي صورة لانها قائلة لمعنا ما المحقق وهو انتهاء الغاية كما يقول
ظلمه علكه وشيا مبتدا من نباموسى واحدث شيا مبتدا اي البدا من
قوله تعالى لقوم يومنون اى من سانهم وموقع منهم وحقهم ان يومنوا وكل
كلام كذلك لانه فطره الله فاطلاقه لذكر هم لكمه من الايمان وكلفه فالرسل ما جاءوا به
من الوحي موجه الى كل احد لا يختص شيا من ذكر بمن يوجد فيه ذكر في نفس الامر
وكذلك يومنون وسد كرون ونحوها فمذا هب اول اللفظ ومقتضى السكاكي

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)